

40 مليون صوتاً في معركة استثنائية: انتخابات الحسم



نجد مسكر رئيسي بمخالفات قبل إغلاق صناديق الاقتراع (أف ب)

انتهاء الفرز في المحافظات، صرحت وزارة الداخلية الإيرانية بأن أكثر من 40 مليون ناخب أدلوا بأصواتهم، أي بنسبة إقبال تصل إلى نحو 70 في المئة.

وفي بداية النهار الانتخابي الطويل، دعا المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية السيد علي خامنئي الإيرانيين إلى المشاركة في الانتخابات بدقة وملاحظة ومعرفة. وخلال الدقائق الأولى من انطلاق العملية الانتخابية، شدد خامنئي، عند إدلائه بصوته، على أهمية الانتخابات الرئاسية. وقال إن «مسير البلاد في أيدي أبناء الشعب، لأنهم ينتخبون رئيس السلطة التنفيذية». وفيما تجري الانتخابات البلدية تزامناً، لفت المرشد الأعلى إلى أن «الانتخابات المجالس البلدية مهمة أيضاً، لأن منتخب الشعب يتولون الخدمات البلدية والريفية، أي القضايا اليومية للمواطنين».

ويتنافس في الدورة الـ12 من الانتخابات الرئاسية، إلى جانب روحاني ورئيسي، الوزير الأسبق مصطفى هاشمي طبا ووزير الثقافة الأسبق مصطفى ميرسليم. وإذا لم يحصل أي من المرشحين على 50 في المئة من أصوات الناخبين، تجرى جولة إعادة الأسبوع المقبل.

ويواجه روحاني الذي ربح في الانتخابات قبل أربعة أعوام، بعدما وعد بانفتاح إيران على العالم، تحدياً قوياً بشكل غير متوقع من المرشح المحافظ إبراهيم رئيسي. فقد ألقى هذا الأخير مسؤولية سوء إدارة الاقتصاد على روحاني، وزار المناطق الفقيرة حيث نظم تجمعات انتخابية ووعد بتوفير المزيد من مزايا الرعاية الاجتماعية والوظائف. ورغم عداوة واشنطن المعلنة تجاه بلاده، يطمح روحاني إلى مواصلة هذا الانفتاح على العالم بهدف جذب مزيد من الاستثمارات، في حين أصّر رئيسي خلال حملته على الدفاع عن الطبقات الأكثر حرماناً. ويصعب الانخفاض الملحوظ في معدل التضخم الذي بلغ 40%

أفضلت صناديق الاقتراع في إيران في وقت متأخر من ليك أمس على 40 مليون صوت أدلي بها في الانتخابات الرئاسية الـ12 التي تشهدها الجمهورية الإسلامية. وفيما لا تزال نتائج هذه الأصوات غير واضحة، يُنتظر الإعلان عنها بشكل رسمي بين اليوم والغد. ليحسم الأمر على ما إذا كان حسن روحاني ولاية ثانية أو تمكن منافسه المحافظ إبراهيم رئيسي من الفوز

قال الناخب الإيراني كلمته، أمس، وحسم أمره، واضعاً بذلك حداً لثلاثة أسابيع من الحملات الانتخابية المنهكة، التي جهدت لاستمالة إلى هذا الطرف أو ذلك، مُستهدفة قضايا الحياة اليومية المختلفة، من اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.

الكلمة الفصل وُضعت في صناديق الاقتراع، على أن تُترجم بين اليوم والغد إلى نتائج رسمية، ربما تمنح الرئيس حسن روحاني ولايته الثانية، أو تعطي منافسه المحافظ السيد إبراهيم رئيسي فرصة

دعاً روحاني ورئيسي إلى احترام خيار الإيرانيين بغض النظر عن النتيجة

الدخول إلى المعترك السياسي، في ما قد يعدّ مخالفاً للعرف السائد بحكم الرئيس الإيراني لولايتين.

من الساعة الثامنة صباحاً، بدأ الإيرانيون بالتوجه إلى أقلام الاقتراع، حيث اصطف الملايين منهم في طوابير طويلة للإدلاء بأصواتهم، في مؤشر على الإقبال الكثيف الذي اضطر وزارة الداخلية إلى تمديد فترة التصويت ثلاث مرات، بين الساعة السادسة مساءً والـ12 ليلاً. وفيما من المتوقع أن يبدأ إعلان النتائج، على نحو تدريجي، عند

في مشهد (شرق) قال رئيسي: «بدلاً من استخدام قدرات شبابنا، إنهم (روحاني وحكومته) يضعون اقتصادنا في أيدي الأجانب».

وبعد الحملة الانتخابية الحامية، التي شهدت تبادلاً للاتهامات والانتقادات على شاشات التلفزيون بحدة لم تَرَ الجماهير مثلها منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979، دعا كلا

ثراءً» في البلاد، التي لا تمثل سوى 4% من السكان، على حدّ قوله. ولا يُشكك رئيسي في الاتفاق النووي الذي وافق عليه المرشد الأعلى، لكنه ينتقد نتائج هذه التسوية التي لم يستفد منها الإيرانيون الأكثر فقراً، والتي اجتذبت استثمارات ضئيلة مقارنة بما كان متوقعاً. وخلال التجمع الأخير الذي نظّمه الأربعاء

عام 2013، وبات نحو 8% حالياً، في مصلحة روحاني، فيما تلعب عوامل كثيرة أخرى دوراً سلبياً في وجه روحاني. وفي هذا السياق، سلط رئيسي الضوء على نسب البطالة المرتفعة التي تطل 12,5% من السكان و27% من الشباب، متهماً حكومة روحاني بأنها لم تعمل سوى لمصلحة «الأوليغارشية الأكثر

«الخارجية» تقدّم تنازلات للرئاسة لاحتواء فضيحة فساد دبلوماسي

الطبيعة البالغة الحساسية لهذا العمل»، مضيفةً أن توافر القدرات الرقابية في وزارة الخارجية ولدى الأجهزة الرقابية التي تنسق معها «هو أمر يستحق التقدير».

وبرغم عدم سابقة تحرك الرقابة الإدارية في ملفات متعلقة بوزارة الخارجية، يأتي التحرك الأخير في سياق الضغوط التي تتعرض لها الوزارة وتهميش دورها بنحو كبير حتى في القرارات المهمة التي يجري اتخاذها. فهذه القرارات إما تخرج مباشرة من قصر الرئاسة أو من القوات المسلحة التي أصبحت، على سبيل المثال، مسؤولة عن الملف الليبي بنحو كامل في العام الأخير، وجرى إقصاء الخارجية من المشهد بشكل كامل. وحتى الآن يبدو وزير الخارجية، سامح شكري، في موقف لا يحسد عليه، خصوصاً أن الأجهزة الرقابية تستغل صلاحياتها القانونية في التفتيش على جميع الأوراق والمستندات بنحو مفاجئ، هذه الخطوة يفسرها دبلوماسيون شباب بأن المقصود منها «التكثيف بهم»، على عكس الفترات السابقة

القرارات التي كانت سابقاً في يد الوزارة تخرج اليوم من قصر الرئاسة

ونفى البيان بنحو قاطع «توجيه أية اتهامات بالاختلاس إلى سفير مصر في برلين، أو تسجيل إحدى سيارات السفارة باسم السفير المصري»، وهي صيغة فضفاضة لم تنفِ وقوع الجريمة، لكنها اكتفت بعدم تأكيد توجيه اتهام رسمي للسفير.

وفي ما يتعلق بنقل خمسة دبلوماسيين للعمل بمواقع أخرى في الجهاز الإداري للدولة، أكدت الوزارة أن لديها جهازاً رقابياً داخلياً يتابع مدى التزام معايير العمل الدبلوماسي وقواعده، «الذي يقتضي توافر أقصى درجات الالتزام الوظيفي، اتساقاً مع

السفير المصري في برلين أموالاً، وافق شكري على قرار نقل دبلوماسيين إلى أعمال أخرى بموجب قرارات رئاسية، في خطوة عكست التنازلات مقابل عدم الخوض في القضية الدبلوماسية الراهنة، وذلك على غرار ما حدث في مجلس الدولة عندما خضع أمينه العام السابق للتحقيق بقضايا فساد مالي قبل أن يقدم على الانتحار في أثناء احتجازه.

ومن المتوقع إغفاء السفير المصري الحالي في ألمانيا بدر عبد العاطي، من منصبه وإعادته إلى القاهرة في أقرب حركة دبلوماسية، علماً بأنه يجري تداول تفاصيل الأزمة في الخارجية المصرية منذ أكثر من شهر وفي المجموعات المغلقة للدبلوماسيين، لكن حتى الآن لم يوجه اتهام رسمي إلى عبد العاطي الذي شغل منصب المتحدث باسم الخارجية لفترة طويلة.

وخرجت وزارة الخارجية يوم أمس، عن صمتها ببيان رسمي مقتضب حول القضية التي فجّرت إعلامياً مع دخول قرار نقل الدبلوماسيين حيّز التنفيذ بداية الشهر الجاري.

قدّم وزير الخارجية المصري تنازلات للرئاسة في قبوله بقرارات كان يرفضها سابقاً. مقابل التكتّم على فضيحة فساد السفير المصري في برلين «حراً على سمعة الوزارة». في ما بدأه محاولة جديدة لإخضاع الخارجية المصرية بعد تهميش دورها في بعض الملفات أخيراً

القاهرة - الأخبار

احتوت وزارة الخارجية المصرية، بالتنسيق مع هيئة «الرقابة الإدارية»، فضيحة جديدة كادت تعصف بها، وذلك مقابل تمرير العديد من القرارات التي كان يرفضها وزير الخارجية، سامح شكري، في السابق. فمنعاً لخروج فضيحة اختلاس



وافق شكري على قرار نقله دبلوماسيين إلى أعمال أخرى بموجب قرارات رئاسية (أف ب)